رأي القدس

تسريبات «ملغومة» حول ضرب ايران

■ ما ذكرته صحيفة «الصنداي تلغراف» البريطانية امس نقلا عن مسؤول كبير في وزارة الخارجية بان الحكومة البريطانية ستعقد اجتماعا سريا اليوم مع مسؤولي قواتها الجوية للبحث في امكانية توجيه ضربات جوية لمواقع نووية ايرانية امر على درجة كبيرة من الخطورة، يمكن تفسيره على وجهين، الاول ان التفكير الامريكي ـ البريطاني بشن غارات جوية على ايران بدأ يدخل مرحلة الاعداد العسكري الجدي. والثاني ان الامر لا يعدو كونه حلقة جديدة من حلقات الحرب النفسية التي تهدف الى ارهاب ايران وحثها على التجاوب مع الضغوط الهادفة الى دفعها للتخلي عن برامجها النووية.

جميع الاحتمالات واردة لا شك، فالولايات المتحدة التي غزت العراق، وخسرت ثلاثة آلاف جندي من خيرة جنودها، علاوة على مئتي مليار دولار من اجل السيطرة على منابع النفط، وتأمين الحماية للدولة العبرية، لا يمكن ان تسمح لايران بتكرار طموحات الرئيس العراقي صدام حسين، وامتلاك اسلحة نووية تهدد هيمنتها على النفط وتعرض الامن الاسرائيلي للخطر.

وما يجعلنا ننظر الى تقرير الصحيفة البريطانية بعين الشك، رغم كل ما تقدم، هو عدم منطقية الكشف عن اجتماع حكومي على هذه الدرجة من الخطورة قبل حدوثه بيومين، ولصحيفة بريطانية يقرأها مئات الآلاف.

فالاجتماعات الحكومية التي تتناول امورا عسكرية، تتعلق بالامن الوطني من المفترض انها تندرج في اطار السرية المطلقة، ولا يمكن السماح لاي احد بالتعرف على موعد انعقادها، ولا القضايا التي تناقشها، خاصة قضية توجيه ضربات عسكرية الى أهداف نووية او عسكرية ايرانية.

ان مثل هذه التسريبات تذكرنا بمثيلاتها قبل الحرب على العراق، وخاصة تلك التي تركزت حول جرائم النظام العراقي ومقابره الجماعية، ومخزونه الهائل من اسلحة الدمار الشامل وقرب انتاجه اسلحة نووية. ولكن الفارق يتلخص في ان التسريبات حول البرامج العسكرية العراقية كانت تهدف الى تهيئة الرأي العام البريطاني لقرار الحرب، من خلال تضخيم جرائم واخطار الطرف المستهدف اي العراق. اما التسريبات بشأن الضربات الجوية لايران فتأتي في اطار ارهاب الايرانيين ودفع الحكومة الى التراجع عن تصلبها في المضي قدما في تخصيب اليورانيوم.

وما يعطي تأكيدا اضافيا على هذا التفسير هو ما نشرته صحف بريطانية قبل شهر عن حدوث اجتماع مماثل في البيت الابيض بحضور كبار القادة العسكريين لوضع خطط لضرب ايران.

وهذه الحرب النفسية لا تقتصر فقط على الجانب الغربي، والامريكي والبريطاني بالذات، فقد نزل الايرانيون الى الميدان نفسه منذ اشهر، فقد هددوا الولايات المتحدة بانتقام لا يمكن ان تنساه اذا ما تجرأت على ضرب بلادهم، واعلن التلفزيون الايراني امس عن تجريب صاروخ هو الاسرع من نوعه تحت الماء، وتتجاوز سرعته كل السفن والصواريخ الاخرى، ويصعب رصده من خلال اجهزة الرادار البحرية.

وما زال من المبكر الجزم بما اذا كانت ايران سترضخ للتهديدات العلنية هذه وتتراجع عن موقفها، ولكن ما يمكن قوله ان الحروب النفسية غالبا ما تسبق الحروب الفعلية، او هي احدى ضربات الثانية الاستباقية، ولهذا فان معظم التحليلات ترجح الحرب، وايران امامها شهر واحد، حسب بيان مجلس الامن لكي تتعاون مع وكالة الطاقة الذرية، والا فان المجلس سيصدر قراراته بالعقوبات وربما الحرب.

الحرب اذا اندلعت ستكون مكلفة جدا بالنسبة الى الطرفين الايراني والغربي، ولكن اذا صحت تهديدات الايرانيين، ولم تكن من قبيل المبالغة، مثلما فعل المسؤولون العراقيون قبل الحرب الاخيرة، فان خسارة الولايات المتحدة قد تكون الاكبر بكثير.

لماذا لا تطالب اسرائيل العرب بالإصلاح؟

ميشيل كيلو *

■ تتعالى في سياق التهويش، الذي تمارسه النظم العربية ضد الإصلاح والإصلاحيين، أصوات تزعم أن الأمر العربي القائم ليس بحاجة إلى تغيير، وأنه يتعرض لمؤامرة خارجية ليس مطلب الإصلاح غير واحد من أسلحتها المؤثرة والفاعلة. ذات يوم، ضمت جلسة حوار إصلاحيين سوريين ـ جميعهم تقريبا ذوو نزعة يسارية معادية لأمريكا وإسرائيل ـ إلى حزبيين، فقال أحد هؤلاء إن الصهيونية وأمريكا تقفان وراء الإصلاح وتدعمان تغيير الواقع العربي القائم، وأنهما تريان في دعاة الإصلاح قوة يمكن أن تقوض صمود العرب وتؤجل انهيار الإمبريالية والصهيونية الوشيك!

كما شهدت الأعوام الأخيرة حملة دعائية مركزة زعم إعلام النظم خلالها أن الإصلاحية العربية حركة مفتعلة تنشط بتكليف أمريكي/ إسرائيلي أو بالنيابة عن أمريكا وإسرائيل، وأنها تفتعل مشكلة لا مسوغ لها هي حاجة العرب إلى تغيير أوضاعهم ونظمهم، التي ربما كانت تحتاج حقا إلى تحديث هنا وتطوير هناك، لكنها ليست بحاجة قطعا إلى إصلاح له معنى التغيير، وإلا نجح العدو الأمريكي/ الإسرائيلي في تحقيق هدفه الرئيسي، الذي عجز عن تحقيقه خلال ضربة حزيران والمرحلة التالية لها: ألا وهو التخلص من هذه النظم. الإصلاح، في هذا المنطق، هو البديل الداخلي للغزو الخارجي، وليس دعاته من الوطنيين الذين يريدون إنقاذ بلدانهم، بل هم مخربون وعملاء تجب مقاومتهم والتخلص منه.

لو تأملنا تاريخ العرب الحديث، لوجدنا أن هذا المنطق يخلو من كلمة صحيحة واحدة، فإسرائيل لم تطالب يوما أي بلد عربي بالإصلاح والديمقراطية، بل ركزت أنظارها على قضية مركزية واحدة هي ضرورة قيام نظم تحول دون تعبئة واستخدام قدرات العرب الموضوعية، المتفوقة تفوقا ساحقا على ما لديها من إمكانات، وتتكفل بتدمير قدراتهم الذاتية، عن طريق إضعاف وتقويض مجتمعاتهم، ذات القدرات المتفوقة بدورها على ما لدى الصهاينة من طاقات. لا أمل لإسرائيل في كسر تفوق العرب الموضوعي دون سياسات تحيد وتشل المواطن العربي، وتضع نفسها في حالة تناقض وعداء مع داخلها، الذي ما أن ترى فيه مصدر الخطر الأساسي عليها وعدوها الرئيسي، حتى تستنزف طاقاته وتدمر قدراته، وتضع نفسها ـ بوعي أو بغير وعي ـ في تكامل موضوعي مع الصهيونية، عدوه الآخر، الذي تقتضي مصلحته تأييد سحقه وإفقاره وقمعه، ومساعدة أية جهة أو سلطة تعمل على إخراجه من الشأن العام، ما دام هذا يعني خروجه من المعركة ضدها. في هذا المنطلق الصهيوني العملي والاستراتيجي، لإسرائيل مصلحة وجودية في فعل كل ما هو ضروري لتوطيد الاستبداد العربي، ما دام يمحق المواطن والإنسان ويخرجهما من الوجود، وما دام رسوخه يصون وجودها ويضمن تفوقها. لإسرائيل مصلحة حياتية، أيضا، في ضرب أي نزوع إصلاحي أو ديمقراطي عربي يعيد، أو يمكن أن يعيد، السياسة إلى مجتمعات العرب وهذه إلى السياسة، بما أن الديمقراطية تعني، في جملة ما تعنيه، مواجهتها بطاقات لا قبل لها بمواجهتها، وبمجتمعات يستحيل عليها إنزال الهزيمة بها، يرتقي التغيير الديمقراطي بها إلى حال من الحرية والقوة تخلصها من الضعف والعجز، الذي تسبب به، خلال العصر الحديث، استبداد جامح انتشر كالوباء في أقطار الوطن العربي المختلفة، ونقل معارك العرب إلى داخل مجتمعاتهم ودولهم، وحولها إلى معارك بينهم، بينما منح إسرائيل الوقت الضروري لتعميق هوة التقدم العسكري والاقتصادي التي تفصلها عن بلدان فاقم الاستبداد تأخرها، وجعل من ضعفها قوة للعدو، في حين تلازم انفلات همجيتها ضد فلسطين مع انفلات همجية المستبدين ضد شعوبهم، وصار جليا أن تخلص العرب من عدوهم الخارجي شرطه تخلصهم من استبداد يشكل درعا واقية له، اعترف عديد من رؤساء وزاراته ـ بن غوريون ومناحيم بيغن على سبيل المثال ـ أنه مصلحة استراتيجية عليا لهم، وأن إسرائيل لن تسمح بقيام أنظمة ديمقراطية في جوارها، وستحمي حكم المستبدين بأي ثمن وتحت جميع الظروف.

لم تكن إسرائيل، ولن تكون يوما، من دعاة الديمقراطية في الوطن العربي، لأن هذه تعني بداية تاريخ عربي مختلف فيه نهايتها. ولم تكن، ولن تكون يوما، من دعاة الإصلاح، لأن الإصلاح سيقضي على وضع عربي تدين بوجودها وقوتها له أيضا ، خدمها أكثر من قواها الذاتية، وسيقيم وضعا جديدا يعيد طرح قضايا ومسائل العرب والعصر الخطيرة، التي طواها زمن الاستبداد القائم، وتتعلق جميعها بها أو هي على علاقة معها، كقضية تصحيح وتطبيع وقومنة العلاقات العربية/ العربية، وتصحيح علاقات العرب مع العالم، وقضية الثروات العربية التي يجب أن يرجع عائدها إلى العرب، وقضية التنمية البشرية والإنسانية العربية، والقضايا المهمة المرتبطة بموقع العرب من العالم ودورهم فيه اقتصاديا واجتماعيا، وقضية التقدم المجتمعي والعلمي، وتحرير فلسطين بعد إقامة واقع عربي يستطيع حشر الصهاينة في وضع استراتيجي ضعيف... الخ. وكانت إسرائيل قد بذلت جهودا هائلة وشنت حروبا متلاحقة لطي صفحة هذه القضايا أو وضعها على السكة الخاطئة التي هي عليها اليوم، فليس من المعقول أو المنطقي أن تسمح بقيام أوضاع إصلاح وديمقراطية تعيد تأسيسها كقضايا راهنة ترتبط بها وتنبع منها سياسات وخطط تجدد فاعلية أمتنا المعادية لها. وليس من المعقول أن تقبل إصلاحا يقلب توازنات قوى المنطقة لغير صالحها، وأن تقف مكتوفة الأيدي، بينما يتشكل واقع عربي في قيامه نهايتها!

تعرف إسرائيل مصلحتها الاستراتيجية، لذلك تدعم نظم الاستبداد العربي القائمة، بما فيها تلك التي لا تتوقف عن تهديدها بالويل والثبور وعظائم الأمور. وهي تعرف حسابات الخطأ والصواب، لذلك لم تطالب يوما بالديمقراطية والإصلاح في الوطن العربي. وهي ممتنة دون أي شك لنظم الاستبداد، التي:

1 ـ جرت بلدانها إلى هزائم متعاقبة ومشينة خلال نصف القرن الماضي، بعد أن سلمتها نظم 1948 المتخلفة فلسطين، وأضعفت نظم الاستبداد العرب بنيويا وجعلتهم يقبلون سلاما معها جوهره القبول بضياع فلسطين وبتحولها إلى وطن صهيوني. بسبب إنجازات الاستبداد هذه، من البديهي أن تكون إسرائيل حريصة على استمراره، وأن تراقب بارتياب وخوف أي ضعف يصيبه وأن تقاتل ضد أي مشروع يستهدف استبداله بنظام ديمقراطي أو إصلاحي بديل.

2 ـ قامت برعاية أمريكا، ولي أمر إسرائيل، التي حمتها وعززت طابعها الاستبدادي، فليس من مصلحة الصهاينة استبدالها بنظم إصلاحية أو ديمقراطية تستطيع إخراج الأمة العربية من مأزقها الراهن، الذي أوصلتها إليه وحشرتها فيه دول عاجزة، نجحت في دفع كتلها الكبرى إلى تأخر ضارب وخطير، حال بينها وبين مواجهة الصهاينة، فوجد هؤلاء أنفسهم في مواجهة زمر قليلة تتحكم بأوطانها، توفر عليها المواجهة مع شعوب حرة وقادرة على المقاومة والقتال.

لا تريد إسرائيل إصلاح وضع عربي يضمن وجودها وتفوقها. ولا تريد ديمقراطية تضع أقدار العرب في أيديهم، وتمكنهم من استخدام مواردهم البشرية والطبيعية المتفوقة، في استخدامها نهايتها مهما دعمتها أمريكا وأيدتها.

هذه هي استراتيجية إسرائيل الحقيقية تجاه المنطقة العربية، أما الخزعبلات الإعلامية والكلامية التي تنخرط فيها من حين لآخر ضد هذا النظام العربي أو ذاك، فليست غير عدة الشغل ومادة تضليل وضلال يتم بها اصطياد المغفلين والسذج.

... إلى أن يصلح العرب أحوالهم ويقيموا نظما ديمقراطية، ستبقى إسرائيل المستفيد الرئيسي من الاستبداد العربي، الذي اخرج مجتمعاتنا من السياسة عامة ومن المعركة ضدها خاصة، وكتم أنفاسها وأنكر حتى حق مواطنيها في الحياة ودمر دولها. أليس من واجبنا إقامة صلة رحم بين هذا الاستبداد وإسرائيل، وفهم السبب الذي جعلها لا تطالب يوما بإصلاح الشأن العربي أو بالديمقراطية عند العرب؟

حكاية برسم العرب: التقى هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا السابق يوم 14 أيار (مايو) عام 1971 مع 27 رئيس تحرير صحيفة أمريكية أتوا يطالبونه بتزويد إسرائيل بالأسلحة التي تمكنها من قهر العرب، فقال لهم: إن السلاح لا يكفي لضمان وجود إسرائيل، لأن العرب واحدة من الأمم القليلة المنجبة للحضارة، ولأن لديهم خبرة تاريخية هائلة في الصراع ضد الغزاة والمحتلين. لذلك لن نكتفي بتقوية إسرائيل عسكريا بل يجب أن نضعف في الوقت نفسه العرب ونزيدهم تمزقا وتفتتا، وننهك مواطنيهم ونفقرهم بواسطة نظم استبدادية تتكفل بتحييدهم وشلهم وإخراجهم من المعركة ضد إسرائيل، ووضعهم بعضهم في مواجهة بعض. أليس هذا ما فعله الاستبداد، الذي لا يتوقف عن اضطهادنا ونهبنا باسم المعركة ضد الصهيونية والإمبريالية، بينما تشده إليهما خطوط سرية وعلنية يتوقف عليها بقاؤه؟

* كاتب وسياسي من سورية

مسيرة الاصلاح بالسعودية: من العريضة الى الصمت المطبق

د. مضاوي الرشيد *

■ عندما تكون السياسة قائمة على علاقات مشخصنة بين الحاكم والمحكوم في دولة تنعدم فيها المؤسسات التي تمكن الشرائح الشعبية المختلفة من ممارسة المشاركة في صنع القرار تصبح العريضة المطالبة بالاصلاح والتغيير الوسيلة الوحيدة لاستجداء بعض المطالب من القيادة. في بلد كالسعودية اخذت العرائض المرسلة الى ولي الامر أبعادا مهمة خاصة بعد احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) عندما قامت مجموعات شعبية نخبوية في مجملها بتقديم خطابات ممكن تصنيفها على انها تقع في ثلاث خانات او مجموعات. المجموعة الاولى من العرائض وان لم تكن موجهة الى ولي الامر الا انها كرست تضامن الموقعين على هذه العرائض مع قضايا العرب وخاصة في فلسطين والعراق.

المجموعة الثانية من العرائض صدرت من الاقليات كالشيعة والاسماعيلية ومن النساء وكلهم طالبوا بالمشاركة في صنع القرار او بنصيبهم من الكعكة خاصة بعد عقود طويلة من التهميش وحتى العدوانية من قبل اطياف مختلفة من السلطة والمجتمع.

ما يهمنا هنا هو المجموعة الثالثة من العرائض والتي طالبت بالاصلاح السياسي الشامل المتمثل بالانتخاب الحر وفصل السلطات واستقلالية القضاء والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية وتقوية مؤسسات المجتمع المدني المستقلة. عشرات من النخب المختلفة الاتجاه والتفكير اجتمعت لتطرح موضوع الملكية الدستورية كبديل للملكية المطلقة الحالية ورغم ان الاصلاحيين الدستوريين كما عرفوا فيما بعد لم يكن تصورهم للاصلاح المرجو مستمدا من التجربة الاوروبية بل من تجارب دول الجوار والتي بدأت تسير في هذا الاتجاه الا ان مشروعهم لقي ردا باردا ثم وصل الى مرحلة السجن عندما زج بمجموعة من محركي فكرة الملكية الدستورية ومنظريها في السجن لعدة اشهر صدرت بعدها الاحكام التعسفية بحقهم. ولم يخرج هؤلاء من السجن الا الصيف الماضي وبعد تتويج عبد الله ملكا على البلاد. ولكن رغم ان هؤلاء الاصلاحيين هم اليوم خارج السجن الا انهم وظيفا كبيرا من زملائهم لا يزالون ممنوعين من السفر بعد مصادرة جوازاتهم. وهم ايضا مغيبون عن الاعلام العالمي والمحلي. فلا حوارات على الفضائيات ولا مقالات تنشر حتى هذه اللحظة.

يبدو ان الاصلاحيين قد وصلوا بعد العريضة الى الصمت المطبق. من الصعوبة في بلد يقدس السرية ان تتضح الصورة بالنسبة لما حصل عندما اطلق سراح الاصلاحيين. وليس من المستبعد ان تكون قد حصلت بعض المفاوضات او الصفقات بينهم وبين السلطة ولكن لا بد لنا ان نستنتج ان حالة الصمت هذه لا تنذر بخير.

اخطأ النظام السعودي عندما سجن هؤلاء الاصلاحيين لانهم كانوا بالفعل من المنظرين لقيام الدولة السعودية الرابعة. الكل يعلم ان المرويات التاريخية السعودية تقسم التاريخ الحديث الى ثلاث دول. الدولة السعودية الاولى والتي انتهت عام 1818 بعد حملة ابراهيم باشا على نجد بايعاز من السلطان العثماني. والدولة السعودية الثانية الهشة والتي تلتها ولكنها هي ايضا انتهت عام 1891 نتيجة الصراع الداخلي بين الاخوان السعوديين وتحت ضغط قوى محلية استطاعت ان تنافس السلطة السعودية. بعد هذا جاء دور الدولة السعودية الثالثة والتي دشنت عام 1932. هذه التجارب السابقة انعدمت فيها المشاركة الشعبية ما عدا الحلف المزعوم بين الامراء والعلماء والذي بدأ يظهر وكأنه حاليا يمر في مرحلة تصدع واضحة.

المطلع على عرائض الاصلاح منذ عام 2003 يستنتج ان المصلحين حاولوا جاهدين التنظير لكيان جديد رابع يحل تدريجيا محل التركيبة السابقة والتي تبدو اليوم اكثر من اي وقت مضى وكأنها حالة شاذة ليس في العالم بل في محيطها الاقليمي الخليجي. مشروع الاصلاح الذي طرح من خلال العرائض يوعد بنقلة تنهي حالة التذبذب القائمة الآن. النظام السعودي الحالي يتصف بصفات خاصة به فلا هو دولة اسلامية ولا هو دولة علمانية بل هو «خلطة» اشبه ما تكون بمنزلة بين المنزلتين. هو يتسم بالانتقائية عند تطبيق بعض الاحكام الشرعية فرغم انه يحتفظ بمظاهر تطبيق الشريعة والتي حصرت بقطع الايادي والرؤوس والرجم والجلد الا انه يلجأ الى الاحكام الوضعية في كثير من المجالات كالصحافة والتجارة وغيره. وكثير من الاحيان نجد ان السلطة السياسية تتجاوز الاحكام الصادرة من القضاء فتعفي عن من حكم عليه بالسجن مثلا او انها تزج بأحدهم في السجن دون حكم قضائي. الانتقائية والتعسفية انتقصتا من قوة القضاء وهيبته وجعلتاه يفقد الاستقلالية والتي طالب بها الاصلاحيون كذلك هذا النظام ليس بالتقليدي وليس بالحديث. وليس هو بالنظام الديمقراطي او النظام التوليتاري. بل انه حالة خاصة من تطور بطيء وغير منسق او متكامل. لا تزال السعودية قائمة على منطق شخصنة السياسة في مرحلة غياب المؤسسات المستقلة.

وبينما تبقى السياسة وممارستها عملا شخصيا تحتكره مجموعة ضيقة لا تمثل الا ذاتها نجد المجتمع السعودي قد وصل الى مرحلة استقطاب وتشظي فكري واجتماعي وايديولوجي. هذا التشظي ليس من باب التعددية بل هو نتيجة مباشرة للدور الذي تلعبه السلطة في التأثير على المجتمع من باب الوصول الى الولاء المطلوب. التشظي يظهر بوضوح على عدة محاور.

من هذه المحاور محور تفتق الهويات الضيقة من قبلية ومناطقية وطائفية على حساب هوية وطنية واضحة المعالم اهم ميزاتها الشعور بالعدالة من قبل أصحاب هذه الهويات. هناك مجموعات منشغلة ببلورة هوياتها المحلية علها بذلك تستطيع ان تنال بعض الحقوق من منطلق كونها اما اقلية او منطقة او قبيلة او طائفة. مثلا يوجد تيار واضح في الحجاز يلوح بهوية حجازية ذات ثقافة وتراث محلي يصور وكأنه طمس من قبل السلطة المركزية المهيمنة. حتى هذه اللحظة يظل هذا التيار بدور في فلك الثقافة ولكن ربما يتطور في المستقبل ليدخل حيز السياسة ويطالب بتمثيل ومشاركة على اساس ثقافة مناطقية. كذلك المجموعات الشيعية والاسماعيلية فهي ايضا تصيغ مطالبتها بالعدالة والمشاركة على اساس كونها مجموعة لها خصوصيتها الطائفية والتي يعتقد انها طمستها او تجاوزتها الدولة الحديثة. اما القبائل فهي ايضا تحاول ان تعيد صياغة ذاتها من خلال الاحتفال بتاريخها وولائها للنظام كمجموعة متميزة عن غيرها على الخارطة الجيوسياسة السعودية.

اما فكريا فهناك ايضا حالة تشظي واضحة بين الحداثيين والاسلاميين والسلفيين وغيرهم من اصحاب التيارات الواضحة ولكنها غير رسمية. استطاع الاصلاحيون الدستوريون ان يتجاوزوا بعض هذا التشظي ولو لفترة قصيرة عندما اجمعوا على ضرورة الاصلاح.

يبدو ان النظام فسر المطالبة بالاصلاح الدستوري على طريقته الخاصة. هو اليوم يحاول ان يختزل الاصلاح الشامل بمفهومين اولهما الاصلاح الديني وثانيهما الاصلاح الاجتماعي الفوقي.

ويبدو ان النظام يستجيب بايجابية للمطالب الجماعية للمجموعات الطائفية او القبلية اذا اظهرت هذه المجموعات الولاء المطلق ولكنه يظل يتغنى بمقولات الوطنية الشاملة في نفس الوقت اذ انه لا يستسيغ الظهور بمظهر المستجيب لمطالب المجموعات لانه سيفتح على نفسه ابوابا لا يستطيع اغلاقها بسهولة بعد ذلك.

ادى هذا الى بعض التناقضات وهي كثيرة. مثلا في عام 1993 جرت صفقة بين النظام والمعارضة الشيعية من اجل احتواء النشاط السياسي الخارجي لهذه المجموعة فسمح للشيعة ببعض الحريات الدينية ولكن في نفس الوقت لم تتوقف الحملات المضادة ضد هذه المجموعة. وفي تعامله مع القبائل نجد النظام يشجع التغني بثقافة القبيلة وتراثها ولكنه في نفس الوقت يطمس اي ظهور سياسي لاعضائها وفي نفس الوقت يروج هوية اكثر شمولية كالانتماء العربي والاسلامي. ومن ثم يعاقب من تضامن مع المشروع الاسلامي الأممي. وبينما يكافئ النظام الاسلامي الموالين نراه في نفس الوقت يغازل الليبراليين ويفسح لهم المجال في انتقاد من يعارض مشروعهم. يدعي النظام اليوم مساندة مشاريع تجديد الخطاب الديني ولكنه يعاقب بشدة من يتجرأ على التنظير لموضوع الشورى من منطلق اسلامي بحت كما حصل لأحد الاصلاحيين الاسلاميين. ومن جهة يمارس النظام الرقابة على المطبوعات ويمنع الكتب المصنفة انها مخلة بالآداب ولكنه في نفس الوقت يحتضن ويحمي من يكتب هذه الكتب. هذه التناقضات في الممارسة السياسية جعلت الدولة السعودية تصل الى مرحلة حرجة جاء الاصلاحيون لينظروا من اجل ان يخرجوها من مأزقها الحالي. كان تنظيرهم محاولة لانتشال هذه التركيبة من حالة الازدواجية والتناقض اذ انهم تصوروا دولة مؤسسات وقانون ومشاركة وفصل للسلطات. اظهرت السلطة انها مستعدة لتبني سياسة اجتماعية تطلق بعض الحريات والتي تمثلت بظهور المرأة الى الحيز العام بعد غياب طويل وغيره من الاصلاحات السطحية كالحوارات المتلفزة والتي تخرج بتوصيات غير ملزمة لاحد وانتخابات فرعية لمجالس بلدية محدودة الصلاحيات بينما تبقى السلطة بعيدة عن اي خطوة تؤدي الى المشاركة الفعلية عن طريق مجلس امة منتخب او فصل حقيقي للسلطات.

الاصلاحات الشكلية والتي تحظى بتغطية اعلامية مكثفة من باب الدعاية والترويج لها على اساس كونها نقلة حقيقية الى عصر الانفتاح تبقى قاصرة على محاولات مشتتة تأتي من باب ردة الفعل وليس على اساس مخطط شامل. تحصل هذه الاصلاحات في فترة تتميز بطفرة نفطية واضحة. يظل النظام معلقا آماله على ان يكون الدولار خير بديل للاصلاح السياسي والذي طالب به الاصلاحيون الدستوريون. وقد اثبت النظام السعودي في تعامله مع قضية الاصلاح السياسي ان الولاء للنظام مقتصر على هذا الدولار وتوسيع رقعة انتشاره بين أيدي أطياف مختلفة ومتنوعة في المجتمع. ويبدو لي في الوقت الحاضر ان هذا الدولار هو خير أفيون للشعوب.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

ربطة عنق حماس

د. عبدالستار قاسم

■ هل لاحظ القارئ أن السيد إسماعيل هنية، رئيس الوزراء الفلسطيني، يظهر بربطة عنق وبدلة رسمية؟ وهل لاحظ أنه استقل سيارة حديثة إلى مقر الرئيس الفلسطيني عندما قدم قائمته بأسماء وزارته؟ هذا المظهر لا يقتصر على السيد هنية، وإنما يشمل القيادات الحمساوية. حضرت إحدى جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني، وتفحصت المظاهر جيدا فلم أر من أعضاء حماس من هو بدون ربطة عنق وبدلة رسمية وفق المعايير الغربية.

هذه ملاحظات لا تمر بإهمال لأنها تحمل معاني سياسية عدة. طبعا هنا لا نريد استقبال حماس بإساءة الظن، وإنما نحاول قراءة السلوك السياسي المستقبلي. ربطة العنق والبزة الرسمية تشكلان في حالات سياسية معينة رمزين للاستقرار ورسمية التعامل في ردهات العمل الدبلوماسي، بينما يشكل القميص غير المخنوق والمعطف غير الرسمي في حالات أخرى رمزين للاستنفار والاستعداد المستمر للبقاء في الميدان. قادة الدول المستقرة يرتدون عادة الملابس الرسمية في المناسبات الرسمية، أما قادة الثورة أو الدول التي تواجه عدوانا أو تخوض حربا فيرتدون عادة زيا غير رسمي أو بزات عسكرية. هذه ليست قاعدة مطلقة، لكنها في الغالب موجودة.

لم يرتد كاسترو الملابس الرسمية الاستقرارية إلا بعد أن أخذ العمر منه أمدا طويلا، أما قادة كوريا الشمالية فما يزالون مستنفرين. استمر قادة الصين في ارتداء الملابس البسيطة حتى اطمأنوا إلى أوضاع بلادهم الاقتصادية والعسكرية. أما رؤساء إيران فلم يذهبوا إلى الملابس الغربية الرسمية واستمروا في ارتداء لباس رجل الدين المسلم، إلا الرئيس نجاد الذي يحافظ على ارتداء ملابسه الطالبية. الرئيس شافيز يدمج وينوع، وكثيرا ما يظهر بملابس بسيطة تحاكي هموم الناس الاقتصادية والاجتماعية.

تعبر الملابس البسيطة التي يرتديها القادة في كثير من الأحيان عن ثورية أو إصرار على مواصلة النضال من أجل تحقيق مصالح وطنية عليا أو عن القرب من عامة الناس. هذا لا يعني أن كل الذين يرتدون الملابس الغربية الرسمية في الطرف الآخر من المعادلة، وإنما من الممكن أن يكون القائد الأنيق أكثر قربا من عامة الناس من آخرين يظهرون بمظاهر متواضعة. لكن المهم هنا هو ذلك الشخص الذي يمكن أن يكون قائد حزب أو قائد رأي ويغير مظهره فجأة بمجرد تسلم منصب حكومي رسمي. فمثلا ماذا كان يمكن أن يكون رد فعل الناس الذين اعتادوا على الرئيس الإيراني بمظهر معين أثناء حملته الانتخابية، وشاهدوه بعد فوزه بمظهر مختلف وبسيارة مرسيدس فارهة؟ بالتأكيد هم سيقارنون بين كلامه بالأمس وسلوكه بعد أمس، ولن يتركوه بدون تندر أو عدم استحسان.

في الحالة الفلسطينية، حاولت قيادة حركة حماس أن تتخذ خطوات سياسية ومظهرية عدة من أجل استخدامها كرسائل للذين ساءهم فوزها. لقد خففت من لهجتها الثورية بصورة كبيرة، وأخذت تستعمل لهجة دبلوماسية، وفاوضت منافسيها الفلسطينيين الذين يقبلون بالاتفاقيات مع إسرائيل ويدافعون عن العودة إلى طاولة المفاوضات، وأدارت ظهرها لأصدقائها الذين يتفقون معها في برنامجها السياسي، وأعلنت أنها مع استمرار التهدئة وأوقفت العمل العسكري بدون إعلان، وارتدت ربطة العنق.

أذكر هنا أن الأمريكيين طلبوا من جميع الوفود التي شاركت في مؤتمر مدريد عام 1991 ارتداء ملابس، ليس رسمية فقط، وإنما مناسبة أيضا للحفلات. عدد من أعضاء الوفد الفلسطيني ظهروا بمظهر غريب لأن الشعب الفلسطيني اعتاد عليهم بملابس ميدانية تتناسب مع ظروف الشعب الواقع تحت الاحتلال. كان يدرك الأمريكيون الوقع النفسي للملابس الاحتفالية، وكانوا معنيين حتما بإعادة صياغة الاستعداد النفسي للفلسطينيين. من المهم بالنسبة لهم، أن يتحول الذين أكلت السجون من أبدانهم إلى منعمين تطيب لأجسادهم فرشات (مراتب) الفنادق الفخمة فيصبحون مدجنين.

ربما من المهم أن تدرك حماس أن هذا الإقبال الحمساوي على ربطات العنق قد لا ينطلي على أمريكا وغيرها. بالنسبة لي كمراقب، أنظر إلى المسألة كتاج أمر متعمد وليس مجرد خيارات شخصية، وإذا كان كذلك بالفعل فإن الطرف الآخر سينظر إلى المسألة على أنها مجرد تمثيل لا يعبر عما في داخل النفوس. تنتظر كل الأطراف الضاغطة على حماس تغييرات جوهرية على البرنامج السياسي للحركة، وهي لن تكتفي بتغييرات شكلية.

ربما تنطوي المسألة على خطر داخلي من حيث أن الحركة تبعث برسائل سلبية إلى مؤيديها وتفتح نوافذ لمنافسيها للهجوم عليها. إذا بدت على حماس علامات البذخ فإن خسائر في تأييدها الشعبي ستلحق بها. ومن المهم أن تسأل نفسها باستمرار حول الفوائد التي يمكن أن تجنيها على المستوى الخارجي من خطوة معينة تتخذها في مقابل الأضرار التي يمكن أن تلحق بها على المستوى الداخلي. والقاعدة العليا يجب أن تكون دائما: صلابة الوضع الداخلي لها أولوية على كل الاستحسان الخارجي. من الخطورة بمكان الجري وراء متطلبات الخارج دون الالتفات إلى المزاج الداخلي. القائد القوي قوي بشعبه، وهو ضعيف إذا التفت كل الأمم حوله وانفرد شعبه ضده. ولنعتبر، أمم كثيرة وقفت مع حركة فتح، لكن ذلك لم يمنع شعبها من أسقاطها.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: **Tel / Fax:** (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN